المبحث الثاني:

العلاقات الأورومغاربية في الفضاء الأورومتوسطي

بعد أكثر من عقد من الزمان في أعقاب نهاية الحرب الباردة، بدا واضحا أن النظام الدولي ذو القطبية الثنائية قد أفسح المجال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب ذي توجهات أحادية، ومن بين السمات المميزة للتحول الذي حصل في فترة ما بعد الحرب الباردة، هو اكتساب السياسات الإقليمية للأهمية بشكل ملحوظ.

بعد زوال الإتحاد السوفييتي، بات في العالم قوة عظمى واحدة فقط، تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مر سنوات التسعينيات اعتمدت هذه الأخيرة سياسة خارجية تقوم على التعامل الإنتقائي أو الإلتزام الإنتقائي، مترددة في لعب دور شرطي العالم.

ومنذ انتخاب جورج دبليو بوش في نوفمبر عام 2000، وخصوصا منذ الهجمات الارهابية في 11 سبتمبر 2001، مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياسات أحادية بشكل متصاعد، بما في ذلك سياستها الخارجية في منطقة البحر الابيض المتوسط.

يتمثل الفاعل الرئيسي الآخر في البحر الابيض المتوسط، وذلك في العلاقات الدولية المعاصرة، في الاتحاد الأوروبي، فبعد عقود من انتهاج سياسة متوسطية ركزت على تحسين وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين أوروبا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، أطلق الاتحاد الاوروبي في نوفمبر من عام 1995 سياسة متوسطية أكثر شمولية، تمثلت فيما يسمى بـ"الشراكة الأورومتوسطية والمعروفة بمسار برشلونة، والتي احتضنت العلاقات السياسية والأمنية والعلاقات السوسيوثقافية في **المنطقة المغاربية (الجزائر؛ المغرب؛ تونس)**.

جمعت هذه الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي (15 دولة آنذاك في عام 1995)، و12 دولة متوسطية، من بينها دول المنطقة المغاربية والمتمثلة في كل من: الجزائر؛ المغرب؛ وتونس.

ركز الإتحاد الأوروبي على توعية وتحفيز دول **المنطقة المغاربية** بالفرص الموجودة في الدول المجاورة بتعزيز علاقات التعاون في المنطقة، مقترحا على الدول المتوسطية العضوة في الشراكة الأورومتوسطية جملة من المشاريع المحفزة في إطار هذه الشراكة.

كما سعى الاتحاد الاوروبي إلى تعزيز العلاقات مع أوروبا الوسطى والشرقية على مدى العقد الذي تلى إطلاق هذه الشراكة الأورومتوسطية، وبعدما تم إعادة بعث مسار برشلونة سابقا سنة 2008، من خلال إطلاق مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، والتي مثلت فرصة لتفعيل العلاقات بإقامة مشاريع جديدة إقليمية ودون الإقليمية ذات أهمية بالنسبة للمنطقة، بمشاريع تمس المجال الاقتصادي، البيئي، الطاقة، الصحة، الهجرة، التعليم، والشؤون الإجتماعية.

ولقد وسع مشروع الاتحاد من أجل المتوسط عضوية **الدول المغاربية**، ليشمل جميع دول **المغرب العربي الكبير**: الجزائر؛ المغرب؛ تونس؛ ليبيا؛ موريتانيا.

للإتحاد من أجل المتوسط عدد من المشاريع الرئيسية، التي تديرها أمانته العامة ببرشلونة، حيث نجد على جدول أعمال الإتحاد المشاريع التالية:

- إزالة التلوث من البحر الابيض المتوسط، بما في ذلك المناطق الساحلية والبحرية المحمية.
- إنشاء الطرق السريعة، البحرية والبرية، التي تربط بين الموانىء، وتحسن الربط بين السكك الحديدية وذلك لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع.

- برنامج مشترك للوقاية والإستعداد والإستجابة للكوارث، سواء أكانت طبيعية أو من صنع الإنسان.
- العديد من المشاريع التي تستكشف فرص تطوير مصادر الطاقة البديلة في المنطقة، مثل خطة المتوسط للطاقة الشمسية أو الخطة الشمسية المتوسطية، لتبادل الكهرباء الخضراء عبر المتوسط.
- جامعة أورومتوسطية، تم فتحها في سلوفينيا في جوان 2008، وأخرى في فاس **بالمغرب** ابتداء من 2015-2016.
- مبادرة المتوسط لتنمية الأعمال، التي تدعم الشركات الصغيرة في المنطقة، من خلال تقييم احتياجاتها أولا، وتدعيم الدعم التقني فضلا عن التمويل.

جدير بالذكر، أن الاتحاد الأوروبي يساهم بنسبة 50 في المئة من ميزانية الاتحاد من أجل المتوسط.

إن مقاربات العلاقات الأورومتوسطية، من الشراكة الأورومتوسطية ومسار برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط، عرفت تحولا من مبادرة متعددة الأطراف لإدارة الحدود ، إلى عملية تركز أكثر على تحول الحدود. بالتالي ينبغي على المبادرات الأورومتوسطية، التي تشمل تعزيز الحوار السياسي، الميثاق من أجل السلم والإستقرار، إقامة منطقة للتجارة الحرة، العدالة والتعاون في الشؤون الداخلية، ينبغي أن تسعى إلى الحفاظ على العلاقات الأورومتوسطية.

يريد الاتحاد الأوروبي إقامة شراكة أورومتوسطية مستدامة، ويسعى إلى إدخال سلسلة من التدابير التي من شأنها أن تسمح وتمكن الدول المتوسطية في الإقتصاد السياسي الدولي الذي يهيمن على العلاقات الدولية.

على دول الاتحاد الأوروبي الجنوبية، التي لها علاقات وطيدة مع دول **المنطقة المغاربية** أن تدرك كذلك، أن السياسات الوحيدة التي من شأنها تحسين الآفاق السياسية والاقتصادية